

السعودي

ترامب وحيداً في أوروبا:
الحلفاء الغربيون متمسكون بـ«السلام»

منذ اتفاقية أوسلو، أبقى على عدد من القضايا العالقة، هي القدس واللاجئون والمستوطنات والحدود، إضافة إلى الترتيبات الأمنية والمياه. منذ اللحظات الأولى، شُطبت قضية اللاجئين عملياً، وتكيف معها الطرف الفلسطيني الرسمي. وفي موضوع المستوطنات، يوجد إجماع واسع بين التيارات الإسرائيلية، على عدم إزالة أغليتها الساحقة. أما على مستوى الحديث، فقد حسنها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بقرار إبقاء الجيش الإسرائيلي في منطقة غور الأردن، في أي تسوية نهائية مفترضة مع السلطة، والآن شُطبت قضية القدس عن دائرة الحلول الوسط بين أتباع التسوية والكيان الإسرائيلي.

وهكذا يتضح أنه لم يعد هناك قضايا عالقة، بل قضايا فرضت إسرائيل ومعها أميركا صيغتها النهائية على أرض الواقع. ولم يعد على أتباع خيار التسوية سوى الإقرار بهذا الواقع. وهكذا أيضاً يتحول «أوسلو» (بعض النظر عن تسميته اللاحقة) إلى صيغة اتفاق نهائي مع بعض «التنقيحات».

على المستوى الإسرائيلي، يجسد الموقف الأميركي الطموح الإسرائيلي بكافة تياراته (يمن فيهم الذين انتقدوا أو تخوفوا من التوقيت والأسلوب)، وهو ما عبّر عنه نتنياهو في شريط مصور، بأن «الهوية التاريخية القومية تكتسب مفاهيم مهمة في كل يوم، وخاصة في هذا اليوم». وقد حققت الإدارة الأميركية بنحو فظ ومباشر، الحلم الصهيوني في إضفاء شرعية أميركية دولية، على واقع الاحتلال. وشكلت قفزة جديدة على طريق شرعية الاحتلال، وتحديد في القدس. وعزز قرار ترامب الاعتراف بالقدس، خطاب اليمين وخياراته وسط الجمهور الإسرائيلي، بعدما ثبت لديه أنه بالرغم من كل السياسات الاستيطانية والمتطرفة في قضايا التسوية، والقمع والمجازر بحق الشعب الفلسطيني، حصلت إسرائيل على جائزة تاريخية راودت دائماً أحلام وأمال المسؤولين الصهاينة.

مع ذلك، تبقى مساحة من الفرص الكامنة في الإعلان الأميركي. وهي أن الشعب الفلسطيني لم يعد أمامه سوى خيارين لا ثالث لهما: إما الخضوع التام، وأما خيار المقاومة.

كان قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أمس، ثقيلًا حتى على حلفائه الغربيين، إذ جاءت أولى الاعتراضات عليه من لندن وباريس، وذلك بعدما عبّرا، قبل الإعلان الرسمي للقرار، عن قلقهما منه، إذ لا يعترف المجتمع الدولي، بشكل عام، بسيادة إسرائيل منفردة على المدينة بأكملها ويعتقد أن وضعها يجب أن تحدده المفاوضات.

وبشكل واضح، أعلنت رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، أنها «لا توافق» على قرار ترامب، معتبرة في بيان أن هذا القرار «لا يساعد بشيء» في التوصل إلى السلام في المنطقة. وأكدت أن سفارة بلدها في إسرائيل ستبقى في تل أبيب، معتبرة موقف بلدها «من وضع القدس واضح وقائم منذ زمن طويل: لا بد أن يتحدد في إطار تسوية يجري التفاوض بشأنها بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويجب أن تكون القدس في نهاية المطاف عاصمة للدولتين الإسرائيلية والفلسطينية». وقالت إن بريطانيا تعتبر «القدس

الشرقية جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة».

من جهته، وصف الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، قرار ترامب بـ«المؤسف»، داعياً إلى «تجنب العنف بأي ثمن». وشدد في مؤتمر صحفي عقده في الجزائر حيث يقوم بزيارة، على «تمسك فرنسا وأوروبا بحل الدولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن، ضمن حدود معترف بها دولياً ومع القدس عاصمة للدولتين». وفي تغريدة على «تويتر»، أعاد ماكرون تأكيد موقفه، قائلاً إن فرنسا تدعم مبادرات مجلس الأمن والأمم المتحدة في إطار «السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين».

كذلك، أكدت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل أن حكومتها لا تدعم قرار الرئيس الأميركي. ووفق المتحدث باسمها، ستيفن سايبيرت، فإن ميركل «لا تدعم هذا الموقف لأن وضع القدس لا يمكن التفاوض بشأنه إلا في إطار حل الدولتين». بدوره، أكد رئيس الحكومة الإيطالية، باولو جنتيلوني، عبر موقع «تويتر» أن «القدس مدينة مقدسة لا

مثيل لها في العالم. مستقبلها يجب أن يحدد في إطار عملية السلام القائمة على حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين». وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي، أعربت وزيرة خارجية الاتحاد، فيديريكا موغريني، باسمه، عن «بالغ القلق» إزاء خطوة ترامب، موضحة في بيان أن «الاتحاد الأوروبي يدعو كل الفاعلين على الأرض وفي المنطقة، إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس لتجنب أي تصعيد»، مضيفاً أن «الاتحاد» يبقى مستعداً للمساهمة

في عملية التفاوض» الضرورية لحل مسألة وضع القدس. وقالت المسؤولة الأوروبية أيضاً إن «الحل التفاوضي القائم على أساس دولتين بما يلي تطلعات الطرفين، هو الوسيلة الوحيدة الواقعية لإقرار السلام والأمن»، لما فيه «مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين» على حدّ سواء. وفي المنحى نفسه، رأى الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أن وضع القدس لا يمكن أن يحدّد إلا عبر «تفاوض مباشر» بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مذكراً بمواقفه السابقة التي تشدد على «رفض أي إجراء من طرف واحد».

كذلك، دعا البابا فرنسيس لاحترام «الوضع الراهن» في القدس، قائلاً إن أي توتر جديد في الشرق الأوسط سيؤجج الصراعات في العالم. يشار إلى أنه لا توجد أي سفارة لأي دولة في القدس. وسبق أن كان لدولتين صغيرتين من أميركا اللاتينية، هما السلفادور وكوستاريكا، سفارتان في القدس قبل نقلهما إلى تل أبيب في 2006. قائلتين إنهما تريدان التزام المعايير الدولية. (الأخبار، أ ف ب، رويترز)

وصف ماكرون قرار ترامب بالمؤسف، داعياً إلى تجنب العنف بأي ثمن

موقف سياسي موحد في لبنان... وتظاهرة في عوكر يوم الأحد

وتواطؤ وهرولة بعض الأنظمة العربية نحو التطبيع مع عدو الأمة العربية ومغتصب فلسطين، أي إسرائيل، ناهيك عن سعيهم الحثيث لطمس القضية المركزية فلسطين. ولفت إلى أن «الهوان بلغ ببعض العرب حدّ أن يبادر الرئيس الأميركي للاتصال بهم وبكل وقاحة لإبلاغهم عن قرار الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني دون أن يبدي أي من أولئك عرب الهوان أي رفض أو استنكار أو المبادرة إلى قطع العلاقات مع أمريكا أو تقديم شكوى إلى المراجع الدولية، بل إنهم اكتفوا ببيانات القلق فيما هم أنفسهم يتشاركون تلك المؤامرة الدينية على فلسطين وعلى حقوق الشعب الفلسطيني».

وفيما استنكر رئيس الحكومة سعد الحريري ووزير الخارجية جبران باسيل قرار ترامب، خرجت غالبية الشخصيات السياسية بمواقف رافضة للخطوة الأميركية. وفي دمشق، أعلنت الرئاسة السورية أن «مستقبل القدس لا تحدده دولة أو رئيس، بل يحدده تاريخها وإرادة وعزم الأوفياء للقضية الفلسطينية التي ستبقى حية في ضمير الأمة العربية حتى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس».

انتهاء مرحلة الحديث عن الحل السياسي». وأوضح قاسم في تصريح لقناة «المباين» أن موقف الرئيس الأميركي المستجد «يعني أن واشنطن أعلنت صراحة ما كانت تخفيه دائماً»، مستدرِكاً: «يجب دعم خيار المقاومة على المستويات كافة من الآن فصاعداً»، وأكد أن حزب الله «جاهز اليوم لتقريب المسافات بين الدول وكل الحركات المستعدة لمقاومة إسرائيل».

من جهته، رأى الرئيس السابق للجمهورية العماد إميل لحود، أن «القرار الأميركي لم يكن ممكناً لولا ارتهان



لم تخرج الجماهير العربية غضباً للقدس. التعبير يقتصر حتى اللحظة على وسائل التواصل الاجتماعي. في لبنان، ردود الفعل السياسية تتعامل مع قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب كما لو أنه شأن لبناني داخلي. سريعاً، دعت المنظمات الشبابية اليسارية اللبنانية والفلسطينية، إلى المشاركة في تظاهرة أمام السفارة الأميركية في عوكر، عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر الأحد المقبل. وقد نظمت فصائل وجمعيات فلسطينية اعتصاماً في مخيم عين الحلوة مساء أمس رفضاً للقرار الأميركي.

على المستوى السياسي، ظهر ما يُشبه الإجماع على رفض ما قام به ترامب. الموقف الأبلغ في توصيف ما جرى عبّر عنه رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي قال: «إننا أمام وعد بلفور جديد يمهد لصفقة العصر على حساب القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني».

وفيما أعلن حزب الله أن أمينه العام السيد حسن نصر الله سيطل عند السادسة من مساء اليوم للتعليق على الحدث، قال نائبه، الشيخ نعيم قاسم، إن موقف ترامب «يعني إنهاء حل الدولتين وعملية التسوية، كما يعني

غضب دول «الاعتدال العربي»: خذوا ما يدهش العالم من بيانات

المسلمين» في مصر، في بيان؛ إلى «التعبير، الأربعاء المقبل، عن التضامن مع الشعب الفلسطيني ودعم حقه بإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف».

أما الأردن «الوصي على القدس والمقدسات»، فقد بحث ملكها عبد الله بن الحسين، مع أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، نداعيات القرار الأميركي «الخطيرة على أمن واستقرار المنطقة وجهود تحقيق السلام». وشدد على «ضرورة دعم الفلسطينيين في مساعيهم لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية».

بدورها، طالبت جامعة الدول العربية، قبل القرار بيوم كامل، الولايات المتحدة بـ«لعب دور نزيه ومحادي» لتحقيق «السلام الدائم والشامل» في الشرق الأوسط. (الأخبار)

ورأى أن «الولايات المتحدة لها دور رئيسي في عملية السلام، وهذا الدور يحتم عليها أن تظل على الحياد». أما الكويت، فقد أعلن فيها وزير الإعلام بالوكالة، محمد عبد الله المبارك الصباح، وجود اتفاق جماعي بين دول «مجلس التعاون الخليجي»، على تحرك يظهر «مقدار الغضب» من قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس.

لغة التحذير والخوف على مصير عملية «السلام» تلك، انسحبت على جيران فلسطين، في الأردن ومصر. وأكد رئيس الأخيرة عبد الفتاح السيسي، أمس، «أهمية التعامل بحذر مع ملف القدس»، مشيراً إلى «ضرورة التزام المرجعيات الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة، في إطار السعي للتوصل إلى تسوية نهائية عادلة وشاملة للقضية». من جانبها، دعت جماعة «الإخوان

نهائية»، يمكن البناء على أن يكون «التحذير» السعودي قد وصل طريقه إلى واشنطن، عبر الضيفة التي حلت على ولي العهد محمد بن سلمان، أول من أمس في الرياض، وهي وزيرة الخارجية الأميركية الأسبق كونداليزا رايس التي سبق أن بشرت بـ«شرق أوسط جديد». واستبق الموقف السعودي الرسمي بحملة كبيرة من الكتاب والمتقنين والمسؤولين على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي ركزت على أن دعم الفلسطينيين في نضالهم غير واجب بعدما أضاعوا «قضيتهم» بأيديهم.

الخوف على «السلام» مع إسرائيل، تشاركت فيه قطر مع غريماتها الخليجية، إذ قال وزير الخارجية، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، إن قرار الرئيس الأميركي هو بمثابة «حكم بالإعدام على مساعي السلام».

البيانات ما هي إلا عدة عمل هذه الأنظمة أمام شعوبها وصورتها. المواقف جاءت بأغلبها حاملة صيغة التعليقات السياسية لا صيغة بيان لـ«طرف» في صراع ممتد لما يزيد على قرن، وهو ما لا يتسق مع نظرة تلك الدول من القضية الفلسطينية، لكونها (النظرة) باتت تماشي بحياء - أو من دونه - التوجهات والرؤى الإسرائيلية. السعودية التي تحمل لواء «العرب» في «ربيعها» المستنجد، و«تخدم» القبلة الثانية من بعد القدس؛ كانت أول المحذرين. وفي اتصال البلاغ من ترامب، أكد ملكها سلمان بن عبد العزيز «لفخامة الرئيس الأميركي... أن أي إعلان بشأن وضع القدس يسبق الوصول إلى تسوية نهائية، سيضر بمفاوضات السلام». وبعد تجاهل الربط السعودي لخطورة الإعلان بموعده (قبل أو بعد تسوية

لم يكن من «المنطق» السياسي أن يخرج قرار إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب حول مدينة القدس، من دون مراقبته ببيانات من دول «الاعتدال» العربي، تدين وتحذر من تبعات هذا القرار. «الانتفاضة» الرسمية لقيادات تلك الدول جاءت على قياس «المفاجأة» الأميركية، واستبقته بإعلان اجتماع «غير عادي» لجامعة الدول العربية. ويكمن خروج الاجتماع عن التصنيف «الاعتيادي» أن الدول «الصقور» المتداعية إليه، أبلغت مسبقاً بالقرار من قبل ترامب مباشرة، عبر اتصالات هاتفية مع زعمائها المستنفرين.

هذه الدول كانت أساساً المبتدأة والداعمة لكل ما يشجع على إنهاء القضية الفلسطينية وتصفية مقاومتها تعزيراً لـ«خيار السلام (الاستسلام)». فهي، لما مطبوعة مع كيان العدو علناً أو سراً، و«فورة»